العرب
الثلاثاء 2021/06/01
السنة 44 العدد 12076

احتيال إلكتروني يضاعف حرج قطر من قضية الناشط الكيني

الدوحة - يسبّب توارد المزيد من المعلومات بشأن خفايا قضيّة العامل الكيني المحتجز في قطر، على خلفية نشره معلومات عن سوء أوضاع العمّال الوافدين إلى الدولة الغنية بموارد الغاز الطبيعي، المزيد من الحرج للسلطات القطرية.

وبعد أن حاولت السلطات تطويق الضجّة المثارة حول اعتقال مالكولم بيدالي العامل والناشط الكيني على مواقع التواصل الاجتماعي بإيجاد غطاء قانوني لاعتقاله الذي أثار انتقادات هيئات حقوقية دولية، جاء الكشف عن محاولة "الإيقاع" به عن طريق عملية احتيال إلكتروني ليحيي الجدل والانتقادات مجدّدا وليضاعف حرج قطر الساعية إلى تحسين سمعتها الدولية قبل انطلاق نهائيات كأس العالم في كرة القدم في نوفمبر 2022.

وقال تقرير لوكالة أسوشيتد برس إنّ حارس الأمن الكيني وجد نفسه مستهدفا بهجوم احتيالي كان سيؤدي إلى الكشف عن موقعه قبل اعتقاله مباشرة.

ونقل عن محللين من منظمة العفو الدولية والمختبر البحثي الحقوقي "سيتيزن لاب" القول إنهم لم يتمكنوا من تحديد هوية مستهدفي بيدالي، حيث يتطلب الأمر الوصول إلى المعلومات السرية التي تخزنها شركات الاتصالات التي عادة ما تقوم بالإفراج عنها فقط لمسؤولي الحكومة أو قوات الأمن.

> **10**
> سنوات سجنا تنتظر مالكوم بيدالي إذا حوكم بموجب المادة 120 من قانون العقوبات القطري

وقال جون غامبريل في التقرير إنّ مزوديْ خدمة الإنترنت الرئيسيين في البلاد لم يستجيبا لطلبات التعليق. كما لم ترد قطر على أسئلة حول إمكانية تعرض الناشط الكيني لمحاولة احتيال إلكتروني.

وأثار احتجاز بيدالي البالغ من العمر 28 عاما لمدة أسابيع في مكان غير معروف، مرة أخرى تساؤلات حول حرية التعبير في قطر.

وكتبت عدة منظمات حقوقية تناضل من أجل الإفراج عن الناشط مؤخرا "لا يوجد دليل على أنه محتجز بسبب أي شيء آخر غير عمله المشروع في مجال حقوق الإنسان وممارسته حريته في التعبير ولتسليط الضوء على معاملة قطر للعمال المهاجرين".

وعمل بيدالي 12 ساعة في اليوم كحارس أمن. وفي أوقات فراغه كان يكتب مقالات تحت اسم مستعار هو "نوح" عن تجاربه كحارس، بما في ذلك محاولة تحسين أماكن إقامة العمال وتحديات الحياة.

ولا يزال سبب احتجاز قوات الأمن لبيدالي في 4 مايو غير مقنع للمنظمات الحقوقية رغم توجيه اتهام فضفاض له من قبل السلطات القطرية. وقبل حوالي أسبوع في 26 أبريل تحدث وظهر لفترة وجيزة في مؤتمر عبر الفيديو مع المجتمع المدني والجماعات النقابية متحدّثا عن تجربته.

وبعد ساعات فقط من انتهاء مؤتمر الفيديو هذا أرسل مستخدم تويتر إلى بيدالي رابطا نقر عليه لاحقا وبدا أنه في البداية مقطع فيديو من هيومن رايتس ووتش. لكن بدلا من ذلك ذهب هذا الرابط ببيدالي إلى موقع يشبه يوتيوب "ربما سمح للمهاجمين بالحصول على عنوان آي بي الخاص به، والذي كان من الممكن استخدامه لتحديد هويته وتحديد مكانه"، على حد قول منظمة العفو الدولية. وعنوان آي بي هو تعيين رقمي يحدد موقع المستخدم على الإنترنت.

وقال بيل ماركزاك الباحث البارز في مؤسسة "سيتيزين لاب" والذي توصل أيضا إلى نفس النتيجة التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية إنّه "في غضون 10 دقائق تقريبا يمكن لأي تقني تقريبا إنشاء موقع ويب لالتقاط عنوان آي بي لأي شخص ينقر على الرابط. والجزء الصعب هو تحويل عنوان آي بي إلى اسم وعنوان حقيقيين".

ويتطلب ذلك عادة الوصول إلى المعلومات الخاصة التي يحتفظ بها مزودو خدمة الإنترنت والتي لا يمكن الوصول إليها غالبا إلا من قبلهم أو من قبل الحكومات.

وعلق تويتر لاحقا الحساب الذي استخدم للاحتيال على بيدالي. ولم ترد شركة التواصل الاجتماعي ومقرها سان فرانسيسكو على أسئلة حول عملية تعليق الحساب.

وفي وقت متأخر من مساء السبت قالت قطر في بيان إن بيدالي "وُجهت إليه رسميا تهم تتعلق بمدفوعات تلقاها من وكيل أجنبي لتوزيع معلومات مضللة داخل قطر"، ولم يوضح البيان أو يقدم أدلة لدعم الادعاء.

وإذا أدين بيدالي بموجب المادة 120 من قانون العقوبات القطري فقد يواجه عقوبة تصل إلى 10 سنوات سجنا وغرامة قدرها 4 آلاف دولار.

وفي أوائل العام الماضي قامت قطر أيضا بتعديل قانون العقوبات للسماح بفرض عقوبات بالسجن تصل إلى خمس سنوات وغرامة قدرها 27500 دولار لأي شخص ينشر "شائعات أو بيانات أو أخبارا كاذبة أو خبيثة أو دعاية مثيرة"، وفقا لهيومن رايتس ووتش.

ولم يخالف مالكولم في إثارته قضية أوضاع العمّال الوافدين في قطر الحقائق التي أصبحت مشهورة إلى حدّ كبير وموثّقة في تقارير صحافية وحقوقية كثيرة أوردت صنوفا من اضطهاد هؤلاء العمال والاعتداء على حقوقهم تراوحت بين ظروف إقامتهم الصعبة وعدم قدرة كثيرين منهم على الحصول على مستحقاتهم المالية من مشغّليهم، وبين ظروف العمل الخطرة والشاقة التي أودت بحياة المئات من العمّال الأجانب في قطر.

ولفت توقيف العامل الكيني الانتباه إلى حدود التعبير الضيّقة في قطر التي تدير وسائل إعلام تسلّط أضواءها على الخارج وتتبنى بقوة قضايا حقوق الإنسان والحريات العامّة، لكن فقط في دول أخرى.

حلم عراقي بعيد المنال

حملة عراقية على الفساد تحوم حول الرؤوس الكبيرة ولا تطالها

ضعف مؤسسات الدولة وتغلغل الفاسدين فيها يمنعان اجتثاث الظاهرة

الرغبة في محاربة الفساد التي يفصح عنها جزء من الطبقة الحاكمة في العراق وما تقوم به أجهزة الدولة من إجراءات في هذا المجال تبدو بعيدة عن اجتثاث الظاهرة التي استشرت على نطاق واسع وأصبحت تستمدّ قوّتها من الرؤوس الكبيرة المنخرطة فيها من كبار المسؤولين وقادة الأحزاب الحاكمة والميليشيات المسلّحة الذين يصعب إخضاعهم للمحاسبة.

بغداد – أعلنت السلطات العراقية الإثنين صدور ثلاثة وخمسين أمر قبض واستدعاء بحق مسؤولين رفيعين حاليين وسابقين بينهم نواب في البرلمان ووزراء ومحافظون، بتهم تتعلق بالفساد.

وجاء هذا الإجراء ضمن ما تقول السلطات إنّه حملة لمحاصرة الفساد المنتشر على نطاق واسع في مفاصل الدولة، لكنّ نشطاء سياسيين وإعلاميين يشكّكون في جدواها، مؤكّدين أنّها تشمل فقط مستويات معينة من المسؤولين، ولا تطال "الحيتان" الكبيرة من المتنفّذين وقادة الأحزاب الحاكمة والميليشيات المسلّحة وما يرتبط بهم من لوبيات.

ويعتبر العراق بين أكثر دول العالم فسادا، وذلك بحسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية على مدى السنوات الماضية.

ويؤكّد مطّلعون على الشأن العراقي وجود حالة من الوعي بخطورة ظاهرة الفساد على تماسك الدولة واستمرارها، وهو ما يعكسه على الأقل خطاب كبار المسؤولين في الدولة على غرار الرئيس برهم صالح الذي قارن مؤخرا بين الفساد والإرهاب، لكنّهم يعتبرون أن الدولة العراقية ومؤسساتها في حالة ضعف لا تسمح بمحاصرة الظاهرة واجتثاثها، إذ أن بعض الجهات الفاسدة أصبحت من القوة والتمكّن بحيث تنازع أجهزة الدولة سلطاتها وهو ما ينطبق على الميليشيات المسلّحة.

وقالت هيئة النزاهة العراقية، وهي هيئة رسمية معنية بملاحقة الفساد، في بيان إنّ القضاء أصدر منذ شهر أبريل الماضي 8 أوامر قبض و45 أمر استدعاء للتحقيق بحق مسؤولين كبار على خلفية قضايا وملفات تتعلق بالفساد.

وأوضحت أن تلك الأوامر شملت 3 أعضاء في مجلس النواب (البرلمان) للدورة الحالية، فضلا عن عضو من الدورات السابقة.

وأضافت أنّ "أوامر القبض والاستقدام شملت وزيرا سابقا ووزيرين أسبقين، إضافة إلى 8 مُحافظين، بينهم اثنان حاليان، و15 من المديرين العامين 7 منهم حاليون و7 سابقون ومدير عام أسبق، كما شملت الأوامر 23 عضوا من أعضاء مجالس المحافظات".

وفي أغسطس الماضي شكل رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لجنة خاصة للتحقيق بملفات الفساد الكبرى، وأوكل مهام تنفيذ أوامر الاعتقالات إلى قوة خاصة برئاسة الوزراء.

وأدخلت المحكمة الاتحادية العليا في العراق الأسبوع الماضي تعديلا على نظام الحصانة الممنوحة لأعضاء البرلمان، وذلك في إجراء قانوني واكب زخما أوسع نطاقا من المطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد الذي كثيرا ما اعتبر مجلس النواب إحدى بؤره عبر تحكّم القوى السياسية الممثلة تحت قبّته في اختيار المسؤولين الحكوميين من وزراء وإداريين واستخدامهم في نهب أموال الدولة والاستيلاء على صفقاتها العمومية دون وجه حقّ.

وألغت المحكمة، التي تُعتبر أعلى سلطة قضائية في العراق، الحصانة الممنوحة لأعضاء البرلمان ضد جرائم الجنايات المشهودة أو الجنح أو المخالفات.

وكان نوّاب البرلمان العراقي يتمتعون بحصانة مطلقة ضد جميع الجرائم والتهم المنسوبة إليهم، ولا يحق لأي جهة قضائية أو أمنية القبض عليهم أو محاسبتهم إلا بعد أن يصوت البرلمان على رفع الحصانة عنهم.

وقال بيان للمحكمة الاتحادية إنّ "الحصول على موافقة البرلمان لرفع الحصانة عن أحد الأعضاء في حالة واحدة فقط هي صدور مذكرة قبض في جريمة من نوع الجنايات غير المشهودة" وأضاف أنه "فيما عدا ذلك فلا حصانة لأعضاء البرلمان، وبالإمكان اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم مباشرة في حال اتهام أي منهم بجريمة جناية مشهودة أو جريمة جنحة أو مخالفة".

والجرائم غير المشهودة هي الجرائم التي لا تستند إلى أدلة واقعية دامغة، ويتم الإبلاغ عنها من قبل مخبرين.

وعلى مدى السنوات الماضية رُفعت مئات الدعاوى القضائية ضد أعضاء في البرلمان، بتهم تتعلق بفساد مالي وإداري، وأخرى تتعلق بتزوير شهادات، وتجاوز على الصلاحيات، لكن القضاء لم يستطع محاسبتهم بسبب امتلاكهم حصانة برلمانية.

وخلال الاحتجاجات الشعبية التي أصبحت منذ سنوات تتفجّر في البلاد بشكل متكرّر بسبب استشراء الفساد وتردي أوضاع البلاد، كان نواب البرلمان هدفا رئيسيا للمحتجّين الذين يتّهمونهم بالتزوير والفساد ويقولون إنّهم لا يمثّلون سوى أنفسهم ومصالح أحزابهم.

وقال الرئيس العراقي برهم صالح الأحد إن ما تأتى لبلاده من عوائد النفط منذ سنة 2003 يقدّر بحوالي ألف مليار دولار أهدر معظمها وهُرّب منها إلى الخارج نحو 150 مليار دولار.

وجاء ذلك خلال تقديمه مشروع قانون جديد للبرلمان يهدف إلى مكافحة الفساد واستعادة الأموال العامة التي فقدت جراء الاختلاس، وملاحقة المسؤولين عن ذلك.

> **53**
> أمر قبض واستدعاء بحق مسؤولين رفيعين حاليين وسابقين بينهم نواب ووزراء ومحافظون

كما دعا صالح إلى "تشكيل تحالف دولي لمحاربة الفساد على غرار التحالف الدولي ضد داعش"، فالفساد والإرهاب "مترابطان ومتخادمان ويديم أحدهما الآخر ولا يمكن القضاء على الإرهاب الا بتجفيف منابع تمويله المستندة إلى أموال الفساد بوصفها اقتصادا سياسيا للعنف".

ويستهدف مشروع القانون أفرادا تولوا مناصب هامة في المؤسسات العامة والإدارات منذ عام 2004، وأيضا مقربين منه بهدف استعادة الأصول التي جمعوها من خلال الفساد سواء كانت موجودة في العراق أو خارجه.

تحمّس إيراني للحوار مع السعودية يستبق نتائجه العملية

طهران – شرعت إيران في التسويق لحوار ناجح مع المملكة العربية السعودية، رغم تأكيد عدّة مصادر أنّ المحادثات بين الجانبين لم تتجاوز طور الاستطلاع وجس النبض، وأنّ الرياض لا تزال على حذرها ورغبتها في ربط أي تغيّر في العلاقة مع طهران بتغيّر ملموس في سياسات الأخيرة ومواقفها، وهو ما لم يحدث إلى حدّ الآن.

وتهدف إيران من الحوار مع السعودية إلى تحييد غريمتها الكبرى عن الصراع الذي تخوضه طهران على عدّة جبهات ومع أكثر من طرف، بينما تتطلّع المملكة إلى نتائج جادّة تقود إلى تخفيف وطأة التوتّرات التي تسبّبها السياسات الإيرانية في المنطقة وتنعكس سلبا على أمن واستقرار بلدانها.

وأعلنت الخارجية الإيرانية الإثنين أن المحادثات بين طهران والرياض مستمرة وتتم في أجواء مناسبة. وقال المتحدث باسم الوزارة سعيد خطيب زادة في مؤتمره الصحافي الأسبوعي إنّ بلاده "تأمل في التوصل لتفاهم مع السعودية"، مضيفا "نأمل أن تنتهي المحادثات بنجاح".

كما كشف زادة عن توصّل البلدين إلى اتفاق أوّلي بشأن موسم الحج المقبل.

وأقرّت السعودية مؤخرا ببدء حوار مع إيران بهدف استكشاف مزاج غريمتها الألدّ في المنطقة. ووصف وزير الخارجيّة السعودي الأمير فيصل بن فرحان المحادثات مع الطرف الإيراني بالاستكشافيّة، موضحا "أنّها في بدايتها".

والمناقشات التي بدأت أوائل أبريل الماضي بتسهيل من رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بقيت سرّية إلى أن ذكرت صحيفة فايننشال تايمز أنّ اجتماعا أوّل عُقد في بغداد. وأكّدت الحكومة الإيرانية ذلك لاحقا، كما أقرّ الرئيس العراقي برهم صالح باحتضان بلاده جولات من هذه المناقشات.

وقال الأمير فيصل "نأمل أن يرى الإيرانيّون أنّ من مصلحتهم العمل مع جيرانهم بطريقة إيجابية تؤدّي إلى الأمن والاستقرار والازدهار"، مضيفا "إذا استطاعوا أن يروا أنّ ذلك في مصلحتهم، يمكن أن يكون لديّ أمل"، ومستدركا "حاليًا نحن في مرحلة مبكرة" من المناقشات.

وتنخرط السعودية وإيران في صراعات إقليميّة وتدعمان قوى متعارضة لاسيما في سوريا واليمن. وتتابع السعوديّة الملفّيْن الإيرانيين النووي والباليستي عن كثب نظرا لما يشكّلانه من خطر مباشر على أمنها. وفي نهاية أبريل الماضي تبنّى وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان نبرة تصالحيّة تجاه إيران، قائلا إنّه يأمل في إقامة علاقات جيّدة معها، وهي تصريحات رحّبت بها طهران.

ويقول متابعون لشؤون منطقة الخليج إنّ السعودية تفصّل التطوّر الحذر في موقفها من الحوار مع إيران على مقاس مصلحتها وفي ضوء التطورات الجارية في المنطقة والإقليم، ولاسيما تغيّر الموقف الأميركي في عهد إدارة الرئيس جو بايدن من إيران نحو درجة من التساهل معها قياسا بالموقف الذي كان قائما في إدارة سلفه دونالد ترامب التي سلكت طريق الضغوط القصوى على طهران.

وتريد الرياض التعامل بمرونة مع التطوّرات ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان، وفي أدنى الحالات الحدّ من تأثيراتها غير المرغوب فيها.

الصمت والانحناء.. لضمان السلامة